FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الملخّص التنفيذي

الأمن الغذائي والسيـــادة الغذائيّـة والحقّ في الغذاء في تونس

جانفي 2023

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الملخّص التنفيذي

الأمن الغذائي والسيـــادة الغذائيّة والحقّ في الغذاء في تونس

الدكتورعزام محجوب
السيد محمد منذربلغيث

جانفي 2023

إلى روح فقيد الجامعة التونسيّة والنّضال من أجل العدالة الاجتماعيّة وتجسيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأستاذ الدكتور **عزّام محجوب**.

وقد كانت هذه الدّراسة خاتمة مساهماته في المجال.

المحتوى

06 سيـــاق الدراسة

08 الفصل الأول: الحق في الغذاء

11 الفصل الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

14 الفصل الثالث: السيادة الغذائية

21 الفصل الرابع: حـــالة الأمن الغذائـي في تونس والعالم

28 الفصل الخـامس: محـــدِّدات السّيـــادة الغذائية

28 1.الزراعة ركيزة أساسيّة تمّ إضعافها

28 1.1.ثقل التاريخ

29 2.1.مكانة الزراعة

29 3.1.الاعتماد الهيكلي على الواردات

31 4.1.عدم ملاءمة الدّعم العمومي

33 5.1.استمرار عدم المساواة في ملكيّة الأراضي

34 6.1.الأراضي الدولية، هل هي ورقة رابحة؟

35 7.1.الاستيلاء على الأراضي،

36 8.1.مسألة البذور، مظهر آخر من مظاهر التبعيّة

37 2.الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

38 3.المعاهدات التجارية و آثارها على السيادة الغذائية

40 4.العوامل البيئية

43 5.التضخم والهشاشة الاجتماعية

47 6.أنماط الإنتاج -أنماط الاستهلاك

50 الفصل السادس: دور منظمات المجتمع المدني والتوصيات
52 الاستنتاجات العامة
52 1.على المستوى المفاهيمي:
54 2.على مستوى مؤشرات الأمن الغذائي: (بناء على لبيانات منظمة الأغذية والزراعة)
55 3.فيما يتعلق بنشر مفهوم السيادة الغذائية:
56 4.على مستوى محدِّدات السيادة الغذائية في تونس:
57 5.في مجال الزراعة والصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة:
63 التوصيـــــات
64 1.الرقابة الديمقراطية والمساءلة ومشاركة الفلاحين وصغار المنتجين:
64 1.1.على مستوى التمثيليّة:
65 2.1.على مستوى المشاركة:
65 2.الاستجابة للحاجيات الداخليّة أوّلا:
67 3.الزراعة الإيكولوجية والفلاحة الصغرى والأُسَريّة:
69 4.المسألة العقاريّة والوصول إلى القروض وأدوات الإنتاج:
71 5.النفاذ إلى الأسواق وسلاسل قيمة التزويد القصيرة:
71 6.الخدمات العامة والحماية الاجتماعية لسكان الريف والعاملين في الزراعة الصيد البحري:
72 7.أنماط الاستهلاك:
73 8.من أجل مرجع إحصائي وإطاررصد للسيادة الغذائية:

يمثل الأمن الغذائي أحد أهم التحديات المباشرة التي تواجه تونس والعديد من الدول العربية والأفريقية، والذي من المؤكد أنّه سيزداد حدّة في السنوات والعقود القادمة. فقد بيّنت أزمة سنة 2008 وجائحة كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا وتأثيراتها على أسعار المواد الغذائية وعلى أوضاع الفئات الضعيفة في العالم، خاصّة في البلدان الفقيرة، مرّة أخرى، الأهمية القصوى التي يكتسيها الأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة للبلدان. فهذه التأثيرات أصبحت تشكل تهديدا واضحا لإعمال الحق في الغذاء وتجسيمه. ويأتي النضال من أجل حماية هذا الحق الأساسي في طليعة أولويات منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور بالغ الأهميّة في التأثير على السياسات العامة وتوجيهها نحو مزيد من العدالة والمساواة. غير أن ذلك يتطلب، من جانبها، معرفة أفضل بهذه القضايا وبالآثار المترتبة على الخيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على السيادة الغذائية والحق في الغذاء.

وبهدف تزويد هذه المنظمات بالأدوات المعرفية اللازمة لنشاطها في مجالات المناصرة والإقناع والدفاع عن هذا الحق، تقترح هذه الدراسة مزيد توضيح مفاهيم الحق في الغذاء والأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة ومتطلباتها وبيان الوضع التونسي

والتحديات التي يتعيّن على البلاد أن تواجهها في هذه المجالات، لا سيما في السياق العالمي الحالي.

سيـــاق الدراسة

بعد جائحة كورونا 19، أدّت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم العواقب الكارثية، في بعض الأحيان، على حالة الأمن / السيادة الغذائيّين. فالطرفان المتحاربان في هذه الحرب هما من بين أبرز المنتجين والمصدرين الرئيسيين للحبوب. حيث تُعدّ أوكرانيا في الواقع عملاق الحبوب، وكانت تعتبر، قبل الحرب، خامس أكبر منتج للذرة في العالم (2020)[1]، وثامن أكبر منتج للقمح (2020)[2]، وأكبر منتج لعباد الشمس (2020)[3]، وثالث أكبر منتج للحنطة السوداء (2021)[4]. وعلى الصعيد الجملي، فإنّ 12٪ من صادرات الحبوب العالمية هي ذات منشإ أوكراني[5]. واعتبارا لذلك فإن ارتفاع الأسعار واضطراب الصادرات، تشكل تهديدا للبلدان التي

---

[1] - وفق موقع *atlasocio.com*

[2] - وفق موقع *atlasocio.com*

[3] - وفق موقع *atlasbig.com*

[4] - وفق موقع *tridge.com*

[5] - أنظر «Céréales ; les exportations ukrainiennes et russes menacées, les prix au plus haut » Valentin Grille, le 24/02/2022, https://www.bfmtv.com/economie/international

تعتمد بشدّة على القمح الأوكراني، ومنها تونس. وبالتالي فإن حدوث أزمة غذائية يمثّل خطرا لا يستهان به.

واعتبارا لذلك فإن هذه الحرب لا تثير السؤال عن إمكانيّة الاستمرار في ضمان الحق في الغذاء فحسب، ولكن تطرح أيضا قضية الأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة والتي لا تقل أهمية بالنسبة لبلد مثل تونس يعتمد على الواردات، في جزء كبير من استهلاكه لمنتجات الحبوب.

فتونس لا تنتج، في الواقع، سوى نحو 50٪ من احتياجاتها من القمح. وهي تستورد ما يصل إلى 60٪ من استهلاكها من القمح من هذين البلديْن المتحاربيْن، وخاصة من أوكرانيا حيث أن 45 إلى 50٪ من هذه الواردات تتأتى من هذا البلد. كل هذه المعطيات تشير إلى أن مسألة الأمن/السيادة الغذائية لتونس تستحق مزيد التّعمق، بالخصوص في هذا الوضع العالمي والوطني الراهن الذي يتسم بالضغوط الكبيرة على المالية العموميّة، والأسعار، وتوازنات الاقتصاد الكلي، والتماسك الاجتماعي للبلاد. فمن هذا المنطلق، تقترح الدراسة تعميق الجوانب المختلفة لهذه القضايا وشرح أهمية الأمن الغذائي والسيادة الغذائيّة في إعمال الحق في الغذاء للجميع. كما تحاول إعطاء لمحة عامة عن حالة الأمن الغذائي في تونس في محيطها العالمي وتحليل أبرز محدّدات

السيادة الغذائيّة والتحديات التي تواجهها البلاد في هذا المجال في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمناخي الحالي. واعتبارا لذلك فهي تنقسم إلى ستّة فصول.

الفصل الأول: الحق في الغذاء

خصّص الفصل الأول للحق في الغذاء ومأسسته في إطار المنظومة العالمية لحقوق الإنسان والصكوك القانونية الدولية والوطنية.

وإذ تقِرُّ جميع الصكوك القانونية الدولية بأن الحق في الغذاء هو حق أساسي، فإنه يتعيّن، بالتالي، على الدُّول العمل من أجل الوفاء بالتزاماتها الثلاثة المترتبة عن ذلك والمتمثلة في **احترام** هذا الحق **وحمايته وتحقيق النتائج** من أجل ضمان وتعزيز سهولة حصول جميع السكان على الغذاء والانتفاع بفوائده من أجل حياة صحية ونشيطة. لذلك فإن إعمال هذا الحق يتطلب مشاركة فعالة من جانب الدول لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى زيادة فرص حصول السكان على الموارد والوسائل التي من شأنها أن تكفل لهم حياة صحيّة. وفي هذا الإطار، تتطلب صياغة استراتيجيات وطنية بشأن تجسيم الحق في الغذاء وتنفيذها، "الاحترام الكامل لمبادئ المساءلة والشفافية

والمشاركة العامة واللامركزية ونجاعة السلطة التشريعية واستقلال القضاء". وتكتسي هذه المبادئ أهمية قصوى وتستوجب مشاركة جميع الأطراف المعنيّة، وبالتالي مكوّنات المجتمع المدني، في تصميم تلك الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تجسيم الحق في الغذاء وتنفيذها.

كما تُعدُّ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 إحدى أدوات إعمال هذا الحق، الذي يحتل مكانة مركزية في أغلب أهداف هذه الخطة، ولكن بشكل خاص الهدف 2، المتعلّق بـ "القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة"، وغاياته المختلفة. ويكتسي تملّك مكونات المجتمع المدني لهذه الأهداف أهمية بالغة في متابعتها والحرص على ضمان تحقيق مختلف غاياتها.

وعلى هذا الصعيد تجدر الإشارة إلى أنّ تونس قد قدمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تقريريْن وطنيين للمتابعة الطوعية حول صيرورة تنفيذ هذه الأهداف. وتم نشر التقرير الثاني في سنة 2021. وبعد عرض الوضع فيما يتعلق بالأمن الغذائي وتراجع بعض المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل وزيادة انعدام الأمن الغذائي، بعد عدّة عقود من التقدّم، سلّط هذا التقرير الضوء على هشاشة

البلاد في مواجهة المخاطر التي تتصل بالخصوص بالاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية للمواد الغذائيّة الأساسية، وظاهرة التغيّر المناخي المتزايد باستمرار في المنطقة. كما أشار إلى نقص الموارد الماليّة اللازمة لتنفيذ البرامج والافتقار إلى البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات، ولا سيما تلك المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي.

كما بيّن أيضا أن التحديات من حيث الفقر وصعوبات النفاذ إلى الرعاية الصحيّة، والتي تطرح بشكل حادّ حاليا، من شأنها أن تعيق تقدم تونس على طريق تعزيز أمنها وسيادتها الغذائية والوفاء بالتزاماتها بشأن هذه المسألة في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030. فقد اتفقت، فعليّا، العديد من الدراسات على بيان احتمال زيادة معدل الفقر منذ جائحة الكوفيد 19. ففي هذا الصدد، ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ 95.37٪ من الأسر الأشدّ فقرا قد خفّضت من كميّة ونوعية الغذاء المُستهلك أثناء فترة الحجر الصحي الذي تم فرضه خلال هذا الوباء.

وعلى صعيد آخر، تمثل الأمراض المرتبطة بأنماط الحياة وسلوكيات الأكل، تحديا آخر يجب مواجهته، علما بأن نسب الوفيات الناجمة عن مرض السكري وأمراض الشرايين الدماغية

والقلبيّة وارتفاع ضغط الدم بلغت في عام 2020 على التوالي 7.6٪ و6.8٪ و4.3٪ و3.2٪ من الوفيات، وهو ما يمثل إجمالا 21.9٪ من مجموع الوفيّات[6]. علما أنّ هذه الأمراض تتموقع في صميم مسألة السيادة الغذائية.

وفيما يتعلق بمأسسة الحق في الغذاء في التشريعات الوطنية، تشير الدراسة إلى أن عدة بلدان اعتمدت أحكاما في دساتيرها تجعل من السيادة الغذائية إطارا مؤسسيا لسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الزراعية والغذائية (الإكوادور منذ عام 2008 تلتها السنغال ومالي وبوليفيا ونيبال ...). غير أنّ الدستور التونسي الجديد الصادر في 17 أوت 2022 لم يتضمن أحكاما جديدة تتعلق بالحق في الغذاء أو السيادة الغذائية. وتقتصر أحكامه على ضمان الحق في الصحة (المادة 43)، والحق في "بيئة صحية ومتوازنة والمشاركة في الأمن المناخي... (المادة 47) "، فضلا عن "الحق في مياه الشرب للجميع على قدم المساواة... ".

الفصل الثاني: مفهوم الأمن الغذائي

يتناول الفصل الثاني مفهوم الأمن الغذائي وتطور تعريفه وأبعاده ومؤشرات قياسه الرئيسية التي وضعتها منظمة الأغذية

[6] - وزارة الصحة-الإحصائيات الوطنية حول أسباب الوفيات.

والزراعة. فقد تطور مفهوم الأمن الغذائي، الذي ظهر في السبعينيات، مع مرور الوقت ليصل إلى تعريف توافقي إلى حدّ ما في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، الذي عرّفه على النحو التالي: "يوجد الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الأشخاص، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والصحّي والمغذّي، الذي يمكّنهم من تلبية احتياجاتهم من الطاقة واختياراتهم الغذائية ليعيشوا حياة صحية ونشيطة ."[7]

وقد تطورت التعاريف المختلفة على مرّ الزمن لتتخذ أربعة اتجاهات رئيسية:

- من هاجس اقتصادي كلّي يُعنى بتوفّر الغذاء على المستوى الوطني إلى هاجس جزئي،
- ومن هاجس على مستوى العرض، إلى اهتمام بتلبية الطلب، (على المستويين الكمّي والنّوعي)
- وتبعا لتكثف الاهتمام بالظروف المادية والاقتصادية للوصول إلى الغذاء، تطور المفهوم ليأخذ في الاعتبار الفوارق داخل الأسرة وبالتالي الأمن الغذائي على المستوى الفردي،

[7] - وفق الوثيقة *« Comité de la sécurité alimentaire mondiale », Rome (Italie), 15-20 octobre 2012, fao.org/3/MD776F/MD776F.pdf*

- ومن هاجس التوفّر على المدى القصير إلى البحث عن الأمن الغذائي على المدى الطويل (هاجس الاستدامة).

ومن ثمّ فإن الأمن الغذائي يكتسي أربعة أبعاد رئيسية، هي التوفّر المادي للغذاء، والوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء، والاستعمال الصحي للأغذية، واستقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى على مرّ الزمن؛ مع العلم أن تغيير أي منها يمكن أن يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي.

كما قدمت الدراسة عددا من المفاهيم المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي مثل نقص التغذية والجوع وسوء التغذية والفقر.

وفيما يتعلق بمؤشرات القياس، قدمت الدراسة المؤشرات التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتقييم الأمن الغذائي. هذه المؤشرات، التي تعتبر محايدة إلى حدّ ما، تمكّن من السماح بالمقارنة بين مختلف البلدان والمناطق في العالم. كما عرضت الدراسة أيضا المقياس الجديد الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة، وهو مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES). هذا المقياس، الذي يستند إلى التجربة الذاتية ومواجهة الجوع أو نقص التغذية، يسعى إلى قياس الجوانب التي لا يمكن ملاحظتها موضوعيا، من خلال استبيان من 8 وحدات، ويكمّل

مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي الموجودة. وتتيح النتائج التي يتم الحصول عليها تكوين مقياس يغطي عدّة درجات من انعدام الأمن الغذائي ويسمح بإجراء مقارنات بين البلدان.

الفصل الثالث: السيادة الغذائية

وخصص الفصل الثالث لعرض مفهوم السيادة الغذائية، وصيرورة مأسستها التي لا تزال تتطلب المزيد من للجهد لتطويرها واستكمالها، بالإضافة إلى محاولات قياسها بمجموعة من المؤشرات المقترحة والتي لا تزال بحاجة، أيضا، إلى مزيد التعمق والمناقشة. فالسيادة الغذائية هي مفهوم أحدث من مفهوم الأمن الغذائي. وقد تم تطويره وتقديمه لأول مرة من قبل منظمة "فيا كامبيزينا" (Via campesina) في مؤتمر قمة الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة في روما في عام 1996. وهو مفهوم يُعتبر كحقٍ دولي يسمح للسكان أو الدول أو مجموعات الدول بوضع السياسات الزراعية الأنسب لسكانها دون أن يكون لها تأثير سلبي على سكان البلدان الأخرى. وتم بيان أن السيادة الغذائية تستند إلى 7 مبادئ، وهي:

1. الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان.

2. الإصلاح الزراعي ضروري لمنح الفلاحين وعديمي الملكيّة - وخاصة النساء-ملكية الأراضي التي يعملون فيها والسيطرة عليها وإعادة الأراضي إلى الشعوب الأصلية؛
3. حماية الموارد الطبيعية ضرورة.
4. إعادة تنظيم تجارة الأغذية ضرورة.
5. عولمة الجوع يجب أن تتوقف؛
6. السلم الاجتماعية هي شرط أساسي.
7. والرقابة الديمقراطية شرط ضروري لإعطاء صغار المستغلين الحق في المشاركة المباشرة في صياغة السياسات الزراعية على جميع المستويات.

وتَعتبر الحركات التي تحمل مفهوم السيادة الغذائية أن الجوع ليس نتيجة لهيمنة النظام النيوليبرالي العالمي وحده ولكن كذلك للأنظمة الوطنية الممثلة والمهيمنة على المنتظم الأممي، ومن هذا المنظور يعتبرون أن مفهوم الأمن الغذائي، التي تحمله المنظمات الدولية، ليس محايدا وأنه سمة من سمات النظام النيوليبرالي المهيمن.

ويعرّف بعض المنظرين السيادة الغذائية كنموذج بديل يحاول:

- تفكيك احتكار الشركات متعددة الجنسيات،

- وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، من خلال الإصلاحات الزراعية لإعادة التوزيع،
- وتأكيد حق المجتمعات في المياه والبذور وأنماط الحياة المستدامة وإنشاء نظم غذائية آمنة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها،
- والحماية من الإغراق والإفراط في الإنتاج وتنظيم الأسواق والعرض.
- إحياء الزراعة الفلاحية والأسريّة المعتمدة على الممارسات المحترمة للبيئة.

وهو يشكل بالتالي نظاما بديلا يقطع مع النمط النيوليبرالي المهيمن على مستوى أنماط الإنتاج وأنماط التجارة أو الاستهلاك. فهو يعتبر نظاما راديكاليّا مقارنة بالسِّمة الإصلاحية لمفهوم الأمن الغذائي.

وتحاول الدراسة أيضا، وبعيدا عن الجدال الإيديولوجي، تبيان الاختلافات الرئيسية بين مفهومي الأمن الغذائي والسيادة، الذين يستند كلاهما إلى الحق في الغذاء. وتم تحديد أربعة اختلافات رئيسية، وهي:

- يتجاوز مفهوم السيادة الغذائية حق الأشخاص في الوصول إلى غذاء صحي وكافٍ وآمن ليتساءل كيف يتم ضمان هذا الوصول وتوفير الغذاء؟ وهو يؤكّد بشدّة على حقوق السكان والمجتمعات المحلية والأقليات وصغار المزارعين ومنتجي الأغذية وسكان الريف؛
- السيادة الغذائية تقتضي انتهاج نموذج زراعي تكون فيه الفلاحة الأسرية وصغيرة النطاق وتثمين المعارف المحلية ركيزتين أساسيتين للنظم الغذائية، بالإضافة إلى الزراعة الإيكولوجية؛
- وإذ يُقدم الأمن الغذائي كمفهوم محايد في ضوء علاقات القوة، فإن السيادة الغذائية تصرّ، بالمقابل، على بيان عدم التماثل في أسواق الأغذية ومراكز القوّة وموازين القوى التي تميّز سلاسل الأغذية والمفاوضات التجارية، وتحرص على مجابهتها؛
- الإطار الاقتصادي الذي تنبني عليه السيادة الغذائية يُعتبر أكثر وضوحا ويطرح نفسه كبديل للنموذج النيوليبرالي المهيمن. وهو يُولي أهمية قصوى لمشاركة صغار المنتجين والمنتجين المندمجين في تنفيذ السياسات وخيارات النظم الغذائية. فهو يشكّل نموذجا للتنمية الريفية، وإطارا شاملا للتنمية الدامجة والمستديمة.

وبالتالي فإن الاختلافات العميقة بين المفهومين تشير إلى تنافر بين المفهومين وتحيل على مشروعَيْن اقتصاديْن واجتماعييْن وسياسييْن وبيئييْن متعارضيْن، بعيدا عن كلّ التباس أو خلط.

غير أنّه، على الرغم من أهمية نضالات المجتمع المدني وتعبأته لمزيد التقدم بمفهوم السيادة الغذائية، لا يزال الطريق طويلا للتوصّل إلى التأثير على الخيارات والاستراتيجيات والسياسات الغذائية بما يتماشى مع الأهداف والمبادئ التي يقوم عليها هذا المفهوم. لكن اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (*UNDROP*) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2018 يمثّل خطوة مهمّة على درب مسيرة المأسسة.

واعتبارا لذلك، وفي إطار السعي إلى المأسسة، يبدو من الضروري للغاية تزويد المؤسسات والمنظمات التي تناضل من أجل هذا الحق بشبكات تحليلية وأدوات إحصائية تمكنها من الحصول على حجج موضوعية وملموسة لدعم أطروحاتها ومطالبها. وفي هذا السياق، يجري القيام بالعديد من البحوث والدراسات بهدف وضع إطار لقياس النظم الغذائية من منظور السيادة الغذائية.

فقد اقترحت "منصّة السيادة الغذائية " (PSA) دليلا يشتمل على 69 مؤشرا من شأنها تقييم النظم الغذائية وتقييم مشاريع التحوّل الزراعي وتنفيذ الحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية UNDROP .

وعلاوة على ذلك، تقدّم دراسة بعنوان "تقييمٌ متعدد المؤشرات لاستدامة النظم الغذائية العالمية"[8] تحليلا، على نطاق عالمي، يبيّن حالة أداء النظام الغذائي الوطني في 156 دولة، يتأسّس على استخدام 25 مؤشرا للاستدامة. وتتمثل أبرز استنتاجاتها في ما يلي:

- فيما يتعلق بكفاية التغذية، التي يتم تقييمها من خلال 6 مؤشرات تقيس تنوّع توافر وجودة الطاقة الغذائية، تكشف الدراسة عن الآثار الإيجابية للدخل المرتفع على الكفاية التغذوية والتنوع الغذائي.
- من حيث استقرار النظام الإيكولوجي، الذي يعكس الوضع البيئي للبلدان، فإن البلدان ذات الجودة الغذائية العالية لها بالمقابل بصمة بيئية عالية.

[8] - أنظر *Chaudhary, A., Gustafson, D. & Mathys, A. Multi-indicator sustainability assessment of global food systems. https://doi.org/10.1038/s41467-018-03308-7*

- ومن حيث إمكانية الوصول والتوفر، عندما يتحسن الوضع الاقتصادي والدخل، بالتوازي مع نمو مرتفع وتحسن في القدرة الشرائية، تتعزز أيضا قدرة الناس على تحمل تكاليف الأغذية ذات الجودة الغذائية الأرفع.
- وفيما يتعلق بالرفاه الاجتماعي-الثقافي، اتضح أن العوامل الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وترتبط كذلك بالناتج المحلي الإجمالي، باستثناء عامل "النوع " الذي لا يرتبط إلا بشكل ضعيف بمستوى الناتج المحلي الإجمالي.
- وفيما يتعلق بالمرونة، يكشف مؤشر التنوع الغذائي أن البلدان ذات الدخل المرتفع تسجل درجات أعلى قليلا في التنوع، وربما يرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض تنوّع إنتاجها بالنظر إلى أنماط الزراعة الأحادية السائدة هناك.
- وفي مجال سلامة الأغذية، فإن البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان ذات النفاذ المحدود إلى مياه الشرب المأمونة، والسكان في المناطق المدارية، والمناطق التي تفتقر إلى الأدوية، أو التي يصعب الحصول عليها، تسجل أدنى درجات سلامة الأغذية.
- أما بالنسبة للنقطة الأخيرة المتعلقة بضياع الأغذية وهدرها قبل الاستهلاك وبعده، فإن بلدانا مثل كندا والولايات المتحدة وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي تسجل مؤشرات أدنى من بعض البلدان منخفضة الدخل.

وتقترح دراسة أخرى تحت عنوان "مؤشرات قياس النظم الغذائية باستخدام السيادة الغذائية كإطار مفاهيمي" 97 مؤشرا مقسمة إلى 6 فئات:

- الوصول إلى الموارد؛
- النماذج الانتاجية؛
- التسويق؛
- استهلاك الغذاء والحق في الغذاء؛
- السياسات الزراعية وتنظيم المجتمع المدني؛
- والنوع الاجتماعي.

غير أن محدوديّة توفّر المعطيات الإحصائيّة المفصلة وذات الصلة بالنسبة لغالبية البلدان النامية تشكل حاليا عقبة أمام الشفافية وتحِدّ بشدة من مدى التقدم في هذا المجال. لذلك، يستوجب على منظمات المجتمع المدني أن تعمل على دفع السلط العمومية والهياكل الإحصائية المختصّة إلى وضع خطط عمل لتطوير جمع ومعالجة ونشر البيانات اللازمة لمتابعة ورصد مختلف جوانب السيادة الغذائية.

الفصل الرابع: حـــالة الأمن الغذائـي في تونس والعالم

تستعرض الدراسة في هذا الفصل حالة الأمن الغذائي في العالم وفي تونس في ضوء بعض مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة حول الأمن الغذائي التي ترسم صورة لتطور الجوع وانعدام الأمن الغذائي، والنتائج من حيث استخدام الغذاء وذلك استنادا إلى بيانات "تقرير الأمن الغذائي العالمي 2022" و "الكتاب السنوي 2021" لمنظمة الأغذية والزراعة. وتقدم الدراسة أبرز الدروس المستخلصة من هذين التقريرين، والتي تتمثل أساسا في:

أولا: ازدياد الجوع في جميع أنحاء العالم حيث ارتفع معدل انتشار نقص التغذية من 8٪ في سنة 2019 إلى 9.8٪ في سنة 2021. ويقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم ما بين 702 مليون و828 مليون شخص في سنة 2021. وفي تونس، ارتفع هذا المؤشر، بعد الانخفاض المطرد الذي شهده منذ بداية الألفية (من 4.4٪ في عام 2001 إلى أقل من 2.5٪ بين عامي 2015 و2018)، إلى 3٪ في عام 2019.

ثانيا: يتزايد انعدام الأمن الغذائي الحادّ في كل مكان إذ شمل 11.7٪ من سكان العالم في عام 2021. أما في تونس، وعلى

الرغم من كونه أدنى بكثير من المتوسط العالمي المقدر بـ30.4٪، فقد ارتفع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحادّ من 18.1٪ في سنة 2015 إلى 25.3٪ في سنة 2019. وارتفع عدد الأشخاص الذين عانوا من هذا الوضع من 2031000 في عام 2015 إلى **2929000** شخص في عام 2019. أما بالنسبة للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، فقد شهدت نسبتهم في تونس زيادة مستمرة بين سنتي 2015 و2019 وتعدّت من 9.1٪ إلى 10.7٪، وهو ما يمثل على التوالي 1091000 شخص و**1248000** شخص.

ثالثا: استعمال الأغذية: على مستوى الطفولة، لا ترتقي النتائج المحققة على المستوى العالمي إلى الأهداف المأمولة حيث تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن 22٪ من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم يعانون من التقزّم، و6.7٪ يعانون من الهزال، و5.7٪ يعانون من زيادة الوزن. والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية والأسر المعيشية الفقيرة، الذين لم تتلق أمهاتهم تعليما نظاميّا، هم أكثر فئات الأطفال عرضة للتقزّم والهزال.

وفي تونس، تشهد نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم تراجع بشكل مطّرد، فقد انخفضت إلى أقلّ من 10٪ منذ سنة 2009، وبلغت 8.6٪ في سنة 2020، وهي نسب أدنى بكثير من

المعدل العالمي. أما بالنسبة لهزال الأطفال، فقد انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من ذلك من 2.9٪ في سنة 2000 إلى 2.1٪ سنة 2019. غير أنّ المعدلات الوطنية لانتشار التقزم والهزال لدى الأطفال تخفي، في تونس كما في أيّ مكان آخر، اختلالات وتفاوتات كبيرة بين الجنسين والبيئات والمناطق وشرائح دخل الاولياء.

وعلى صعيد آخر، وفيما يتعلق بزيادة الوزن، تشهد تونس تطورا سريعا للغاية حيث ارتفع معدل الأطفال دون سن الخامسة في هذه الحالة من 4.6٪ في عام 2000 إلى 9.5٪ في سنة 2010 و16.5٪ في سنة 2020.

ويشكل نقص المغذيات الدقيقة شكلا آخر من أشكال نقص التغذية. ويعتبر نقص الفيتامين أ والحديد واليود أكثر أوجه القصور إثارة للقلق. فيقدر معدل انتشار فقر الدم بين النساء الحوامل، في تونس وفقا للبنك الدولي، بحوالي 31٪ سنة 2019، مقابل 32٪ سنة 2009 و34٪ سنة 2000، وهو ما يشير إلى تراجع بطيء للغاية. وفيما يتعلق بنقص فيتامين (أ) فتقدّر نسبة انتشاره بـ 14.6٪ في تونس مقارنة بمتوسط 3.9٪ في البلدان المتقدمة و20.1٪ في الدول العربية. أما بالنسبة لانتشار نقص اليود، فقد قدّرت نسبته في تونس بـ 16.3٪ مقابل 37.7٪ في الدول المتقدمة و35.9٪ في الدول العربية.

رابعا: النساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. نتيجة لجائحة كوفيد 19، اتسعت الفجوة بين الجنسين في انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم. ففي سنة 2021، بلغت نسبة النساء اللاتي يعانين من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحادّ 31.9٪ مقابل 27.6٪ من الرجال. وتعاني واحدة من كل ثلاث نساء (ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاما) في العالم من فقر الدم (571 مليون امرأة في سنة 2019). وفي تونس، شهدت هذه النسبة مَنْحًى تنازليّا بين سنتي 2000 و2011، إذ تعدّت من 31.5٪ إلى 30.3٪. ولكنها شهدت منذ ذلك الحين، ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 31.7٪ سنة 2018 ثمّ 32.1٪ سنة 2019، وهي معدلات أرفع من مستوياتها في بداية الألفية.

خامسا: التغذية الصحيّة وعادات الأكل: من التحديات الرئيسية التي تجدر الإشارة إليها في المجال هي ارتفاع معدل انتشار السمنة بين البالغين (18 عاما فما فوق) على مستوى العالم، فقد تعدّى من 8.7٪ سنة 2000 إلى 13.1٪ سنة 2016. وفي بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، ارتفع هذا المعدل من 19.1٪ سنة 2000 إلى 26.9٪ سنة 2016، مقارنة بنسبة 7.9٪ و12.8٪ على التوالي في أفريقيا. ويمكن وصف تطور هذا المؤشر بأنه مصدر للقلق في تونس حيث ارتفع هذا المعدل من 18.2٪ سنة 2000 إلى 26.9٪ سنة 2016، وهو مستوى مماثل لمعدّل البلدان المتقدمة. ويشير

ذلك إلى أن السمنة أصبحت تمثّل مشكلة صحّة عموميّة في تونس وتحتاج، بالتالي، إلى معالجة أكثر فعاليّة من خلال سياسة متعددة التخصصات ومتعددة الأوجه.

سادسا: إن إعادة توجيه الدعم العمومي للأغذية والزراعة أمر ضروري حيث يبيّن تقرير "حالة الأغذية في العالم 2021 " أن الدعم العمومي للأغذية والزراعة في جميع أنحاء العالم بلغ معدّلا سنويا بحوالي 630 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2013-2018. ورغم ذلك، يؤكد التقرير على أن «هذا الدعم، بالإضافة إلى تشويه الأسواق، لا يفيد العديد من المزارعين، وهو ضار بالبيئة ولا يشجع على إنتاج الأطعمة المغذية». ونتيجة لذلك، ينبغي إعادة توجيه الدعم العمومي الحالي نحو المساعدة على زيادة توفير الأطعمة المغذية للمستهلكين والمساهمة في التقليص من أسعار المواد الغذائية الصحيّة وتسهيل الوصول إليها في جميع أنحاء العالم. كما يُستوجب، وفق التقرير، أن تتجه سياسات الحماية الاجتماعية والنظم الصحية إلى التخفيف من العواقب الوخيمة التي قد تنتج عن إعادة توجيه الدعم وتعزيز حماية الفئات الأكثر ضعفا وخاصة النساء والأطفال. كما أن وضع سياسات ملائمة في مجالات البيئة والنقل والطاقة والخدمات الصحيّة يُعدّ أمرا ضروريّا.

أما بالنسبة لتونس، تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن "دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي بحلول سنة 2030" قامت بها كلّ من وزارة الفلاحة والمرصد الوطني للفلاحة، تمّ فيها تشخيص الحالة الراهنة، من منظور مفهوم الأمن الغذائي، ورسم التوجهات والأهداف المستقبلية. ويكشف التقرير أن الوضع لا يزال حساسا للغاية في عدة مجالات تتسم بعدم كفاية الإنتاج وتقلّبه، فضلا عن مجموعة من العوامل السلبية مثل:

- انعدام الشفافية وسوء تنظيم مسالك التوزيع؛
- ارتفاع الأسعار؛
- المضاربة؛
- صعوبات تطبيق القانون؛
- الهدر والاستهلاك غير الرشيد؛
- تذبذب الأسعار العالمية...

وتم ضبط أربعة سيناريوهات لتطوير نظام الأمن الغذائي في البلاد في المستقبل، ووضع أربعة أهداف رئيسية للسياسات الزراعية والغذائية مستقبلا، وهي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية والحد من التبعيّة في مجال الحبوب؛

- تحسين الميزان التجاري الغذائي؛
- تحسين نوعية الحياة من خلال تعزيز القدرة الشرائية وتوفير الغذاء الصحي الآمن والمتوازن؛
- الحدّ من هدر الأغذية.

الفصل الخامس: محدِّدات السّيادة الغذائية

ركّز الفصل الخامس، المخصّص لمحدّدات السيادة الغذائية في تونس، على أهمّ العوامل الرئيسية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا المفهوم.

1. الزراعة ركيزة أساسيّة تمّ إضعافها

1.1. ثقل التاريخ

على صعيد مكانة الفلاحة، تنطلق الدراسة من الإرث التاريخي الاستعماري الذي اتسم بانتزاع الملكية وإفقار العالم الزراعي التونسي. وقد استمرت هذه الوضعيّة كذلك بعد الاستقلال، حتى خلال وأعقاب تجربة التعاضد التي تم إجهاضها أو أثناء مختلف مراحل تحرير الاقتصاد وانفتاحه على الأسواق الخارجيّة التي تلتها. ونتيجة لذلك، فقد تم على مرّ السنين تهميش

الفلاحين، واعتماد خطير ومتزايد للبلد على الواردات الغذائية، مما أدّى إلى اختلال متزايد في الميزان الغذائي له انعكاسات خطيرة على التوازنات الاقتصادية الكلية.

2.1. مكانة الزراعة

ولئن تتوفّر لتونس 0.32٪ فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و0.15٪ من المروج والمراعي الدائمة من مجموع هذه الأراضي في العالم، فإن القيمة المضافة للزراعة التونسية لا تتجاوز 0.13٪ من القيمة المضافة الزراعية العالمية لسكان يمثلون 0.15٪ من سكان العالم. وعلى الرغم من أنها لا تزال تعتمد إلى حدّ كبير على العوامل المناخية وتهاطل الأمطار، فإن حصّة القيمة المضافة للزراعة والغابات والصيد البحري تبلغ، في تونس، معدّلا سنويّا يقدّر بحوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل متوسط عالمي يبلغ 4.2٪. وهي تشغل أكثر من 14 في المائة من السكّان المشتغلين.

وتستأثر الزراعات الموجهة لإنتاج الزيوت أي بشكل أساسي أشجار الزيتون بـ 44.3٪ من مجمل الأراضي المزروعة في تونس. وتحتل زراعة الحبوب المرتبة الثانية بـ 34.1٪ من هذه الأراضي بينما تشغل الفاكهة والخضروات والدرنات 10.9٪ من الأراضي.

3.1. الاعتماد الهيكلي على الواردات

على الرغم من أهمية المناطق المخصصة للزراعات الكبرى، والتي جعلت من تونس سابقا "مطمورة روما"، إلا أن البلاد لم تتمكن منذ عقود من تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني من الحبوب، التي تشكل المصدر الرئيسي لاستهلاك الطاقة الغذائية للسكان التونسيين. ونتيجة لذلك، تعتمد البلاد إلى حدّ هام على الحبوب المستوردة، مما يشكل ضغطا على المالية العموميّة ويعرض سيادتها الغذائية للخطر. فقد تعدّت نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب بين سنتي 2000 و2020، من متوسط بـ 55.8٪ في الفترة 2004-2006 إلى 71.5٪ في الفترة 2017-2019[9]. وانخفض معدّل تغطية الاستهلاك الوطني للقمح الصلب بالإنتاج المحلي من 96٪ سنة 2005 إلى 63٪ سنة 2021. وخلال نفس الفترة، انخفض معدل تغطية القمح اللين من 21٪ إلى 3٪.

وتشير بيانات المرصد الوطني للزراعة إلى أن الميزان التجاري للأغذية سجل عجزا قدره 1793.7 م د في نهاية جويلية 2022 مقابل عجز قدره 1081.0 م د خلال نفس الفترة من السنة السابقة؛ وبذلك سجلت نسبة تغطية 66.0٪ سنة 2022 مقابل 71.4٪ سنة 2021. وارتفعت حصّة عجز الميزان الغذائي في

[9] - وفق الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة 2021

العجز الجملي للميزان التجاري (13708 مليون دولار، خلال 7 أشهر من عام 2022) بمقدار 0.7 نقطة مئوية، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 13.1٪.

فقد كان للارتفاع في أسعار منتجات الحبوب في السوق العالمية، لا سيما نتيجة الحرب في أوكرانيا، إلى جانب الانخفاض المستمر في الإنتاج الوطني، آثارا سلبية جدّا على الميزان التجاري في وقت تعاني فيه البلاد بالفعل من اختلال غير مسبوق لتوازن ماليتها العموميّة. ويشكل ذلك وجها من أبرز وجوه الهشاشة للسيادة الغذائيّة للبلاد

4.1. عدم ملاءمة الدّعم العمومي

تبيّن دراسة "تقييم نظام الدعم للقطاع الزراعي في تونس"، (الشابي، 2018)، أن دعم صغار منتجي الحبوب لا يزال منخفضا وأن سياسة الاسناد من خلال دعم أسعار السوق (MPS) ليست مواتية لصغار مزارعي الحبوب. وفي السياق ذاته، سلطت النشرة الاقتصادية للاقتصاد التونسي التي أصدرها البنك الدولي هذه الصائفة (2022) بعنوان "إدارة الأزمة في أوقات عدم اليقين"، الضوء على أخطاء سياسة البلاد في هذا المجال، بما في ذلك شراء الحبوب من المنتجين التونسيين بأسعار أدنى من الأسعار

الدولية. وقد أدى انخفاض الأسعار المدفوعة للمزارعين إلى تخلّي العديد منهم عن إنتاج القمح. ووفقا لنفس هذه الدراسة، فإن الاستهلاك المفرط وهدر الأغذية تعتبر من الآثار الضارة لهذه السياسات. علما أنّ الهدر يقدر بأكثر من 570 مليون دينار سنويا، حسب وزير التجارة التونسي[10]، وهو ما يعادل أكثر من ربع نفقات تعويض المواد الاساسية، أو ثلثي عجز الميزان الغذائي لعام 2020.

وعلى مستوى آخر، فإنّ عدد المستفيدين من القروض الموسمية لمزارعي الحبوب سجل توجها نحو الانخفاض، في حين سجلت مبالغ تلك القروض بالعملة الجارية تطورا متقلبا. ويعكس ذلك الصعوبات التي يواجهها المزارعون في تمويل نشاطهم وكذلك اتجاها محتملا نحو التركيز (concentration) في هذا القطاع.

وتبين الدراسات أن الدعم العمومي الموجه بشكل متزايد نحو المحوّلين (الصناعيين) والمستهلكين بدلا من المنتجين الأوّلين، يمكن ملاحظته أيضا في قطاع الألبان. أما فيما يتعلق بقطاع الزيتون، فإن دعم المصدرين يجعل من الزبائن الأجانب يحظون بتمييز إيجابي بالمقارنة مع المستهلكين التونسيين.

---

[10] - خلال الندوة الوطنية حول "الهدر الغذائي في تونس: الرهانات وطرق التقليص" 22 نوفمبر 2018
Conférence régionale sur « Le gaspillage alimentaire en Tunisie : enjeux et voies de réduction», 22-11-2018, FAO – MARH – INC.

وتتجلّى الآثار السلبية لهذه السياسة، التي تضر بالمنتجين، الذين أصبحوا يجدون صعوبة متزايدة في تحمل الزيادة في تكاليف الاستغلال، وتؤدي إلى انخفاض مداخيلهم وإنتاجهم، بالأساس في:

- اضطراب وتدمير المنظومات الزراعية، وهو ما لا يمكن إنكاره اليوم؛
- الندرة وفقدان المواد بما يشجّع على المضاربة؛
- إفقار وإضعاف الفلاحين والمربّين والعمال الزراعيين.

ومن المرجح أن تؤدي أزمة المالية العموميّة التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة إلى زيادة تفاقم هذا الوضع وزيادة أوجه الهشاشة بما يشكل تهديدا للأمن والسيادة الغذائيين.

5.1. استمرار عدم المساواة في ملكيّة الأراضي

التفاوت في ملكيّة الأراضي هي إحدى الخصائص المستمرة للزراعة التونسية. ويبدو ذلك جليّا عندما نلاحظ في سنة 2004-2005[11]، أن 55٪ من المستغلِين والمنتجين الفلاحيين يستغلون مَزَارع تقل مساحتها عن 5 هكتارات، غير أنّ مساحتها الجمليّة لا تمثل سوى 11٪ فقط من مجمل الأراضي

[11] - تاريخ آخر إحصاء زراعي

الزراعية. وفي المقابل، فإن المساحة الجمليّة للمَزَارع التي تمسح 100 هكتار أو أكثر والتي لا تشكل سوى 1٪ فقط من إجمالي عدد المَزَارع تستأثر بـ 22٪ من مجمل الأراضي الزراعية.

وتقدر نسبة المَزَارع التي تملكها النساء بنحو 6.4٪ في عام 2015، مقارنة بـ 12.1٪ في البلدان النامية، و12.8٪ عالميا، و15.4٪ في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويكشف هذا عن أوجه عدم المساواة الصارخة التي تتعرض لها النساء الريفيات والافتقار إلى التمكين الذي يعانين منه، على الرغم من أنّهن يشكلن غالبية القوى العاملة الزراعية، ولكن الفرص غير متاحة لهن بشكل كافٍ لإدارة المزارع التي يعشن فيها ويسيّرنها بالفعل. هذا الوضع يتناقض تماما مع مبادئ السيادة الغذائية التي تولي الأولوية للنساء الريفيّات لا سيما على مستوى النفاذ إلى الملكيّة، علما أن تونس تسجل أسوأ درجة لها في الترتيب العالمي لتقرير "الفجوة العالمية بين الجنسين 2021" في هذا المجال بالتحديد، بسبب التمييز ضد النساء في الميراث حيث تتعارض مقتضيات التشريع والممارسات في هذه المضمار مع مبدأ المساواة في الحقوق.

6.1. الأراضي الدولية، هل هي ورقة رابحة؟

على صعيد آخر، وعلى الرغم من أن الدولة التونسية تمتلك ثروة من الأراضي الزراعية ثمينة جدا، والتي كانت تُستخدم، أحيانا عديدة، كأداة للزبونية السياسية، فإنه لم يتم وضع أو تنفيذ أي استراتيجية، بطريقة تشاوريّة، لجعل هذا المكنوز، الذي يشهد تراجعا من حيث عائداته ونجاعته، أساسا لإصلاح زراعي تشاركي ولسياسة جديدة من شأنها أن تعزّز السيادة الغذائية.

7.1. الاستيلاء على الأراضي،

يشهد العالم عودة ظاهرة الاستيلاء على الأراضي الزراعية في البلدان الفقيرة، من قبل رؤوس الأموال الأجنبية المتأتية من بعض الشركات متعددة الجنسيات أو بعض الدول الغنية لضمان أمنها الغذائي على حساب دول أخرى. في تونس، إذا كان نقل ملكية الأراضي الزراعية للأجانب غير مسموح به، فإن الأصوات ترتفع اليوم لتقول إنه إذا لا يتم استعمال عبارة "الاستيلاء" إلا نادرا، ربما لأن الفاعلين مواطنون، فإن هذه الظاهرة موجودة وأنها ليست جديدة. ويوصف نموذج الزراعة، الذي يتبعه المشترون الجدد، والذين غالبا لم يكن لهم ماضٍ زراعيّ معروف، بأنه "زراعة

استخراجية" تتعارض من حيث ممارساتها وطرق استغلالها واستنفادها للثروة المائيّة والبيئيّة مع مبادئ الإيكولوجيا الزراعية. كما أدّى علاوة على ذلك إلى إفقار وهشاشة المالكين السابقين وتأنيث العمل الزراعي المأجور دون أي حماية اجتماعية أو وقاية عند استعمال المواد الخطرة.

8.1. مسألة البذور، مظهر آخر من مظاهر التبعيّة

الحق في استخدام البذور المحلية هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السيادة الغذائية. هذا المبدأ، يتعارض تماما مع النموذج السائد، اليوم، للزراعة الصناعية والزراعة التجارية. فالبذور المهجّنة، التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات، على الرغم من بعض المزايا التي توفرها، تبقى غير قابلة للاستنساخ، وتفرض على المزارعين وصغار المنتجين تبعيّة كليّة لمنتجي البذور الذين يهيمنون على السوق العالمية. كما أنها تخلق تبعيّة أخرى لمنتجي المُدخلات، الذين هم في عديد الأحيان نفس منتجي البذور متعددي الجنسيات.

ولم تبقى تونس بعيدة عن مسار الاستخدام المفرط جدّا لهذه البذور والمدخلات المستوردة التي تزيد بقوة في التبعيّة الغذائيّة. فالقانون التونسي يجعل من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، استخدام البذور المحلية لأنه ينص على أن البذور

التي يتم تسويقها واستخدامها في تونس يجب أن تكون مسجلة بشكل وجوبي في سجلّ البذور، بيد أن البذور المدرجة في هذا السجلّ يجب أن تستجيب لمعيار DHS (متميز ومستقر ومتجانس) بما لا يعطي إمكانيّة التسجيل إلا للبذور المهجّنة حصريّا. ولكن الحركات البديلة تقوم الآن بحملات وعمل دؤوب لإحياء البذور والشتلات المحليّة دون الاكتفاء بحفظها في البنك الوطني للجينات.

2. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يشكل الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك عنصرا مركزيا في إنتاج الغذاء العالمي. ويمثل الصيد الصناعي 65 ٪ من الصيد في العالم بينما يعمل أكثر من 90٪ من الصيادين والعاملين في مجال الصيد في مجال الصيد الحرفي. وتسبب أنماط الصيد الصناعي هذه أضرارا اجتماعية وإيكولوجية كبيرة للمجتمعات الساحلية وطرق عيشها.

في تونس، يعتبر صيد الأسماك نشاطا ذا أهمية قصوى. فهو يمثل حوالي 4٪ من قيمة الإنتاج الفلاحي، ويوفّر حوالي 53000 موطن شغل، 73٪ منها في الصيد الساحلي الذي يساهم بنسبة 36.2٪ فقط من حجم الإنتاج في القطاع (سنة 2019).

وعلى الرغم من مساهمتها الكبيرة في الصادرات الغذائية، شهدت حصة المنتجات السمكيّة في قيمة الصادرات الزراعية والأغذية الزراعية اتجاها تنازليا، إذ تراجعت من 16.2٪ سنة 2001 إلى 11٪ سنة 2017. وبلغت نسبة تغطية الواردات من هذه المنتجات 190٪ سنة 2020. وهي تسجّل انخفاضا مستمرا منذ سنة 2017.

وتبين الدراسات أن عقبات هامة تعوق تنمية الصيد الساحلي والحرفي وتتسبب في الانخفاض التدريجي للموارد السمكية. وتتمثّل هذه المعيقات بالأساس في الافتقار إلى تأطير الصيادين، وضعف البنى التحتيّة، وانعدام السلامة في البحر، والنزاعات مع الأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصيد بشباك الجرّ، والتوغل غير المشروع لبعض وحدات صيد أعالي البحار في المناطق الضحلة، وعدم الامتثال للجدول الزمني.

ويعكس الانخفاض المتزايد في معدل عمالة الشباب في قطاع الصيد البحري النفور من هذا القطاع، بما يؤدي إلى تهرّم الهيكلية العمريّة للصيادين. وبالتالي، تساهم هذه العوائق في جعل الأمن الغذائي وحالة السيادة في تونس أكثر هشاشة وعرضة للخطر.

3. المعاهدات التجارية وآثارها على السيادة الغذائية

بالنسبة للمنظمات الحاملة لمبدإ السيادة الغذائية، فإنّ اتفاقيات التجارة الحرة تتعارض مع نمط الزراعة الفلاحية، لأنها تميل إلى اختزال الزراعة في كونها أداة إنتاج بسيطة لغزو الأسواق الخارجية، وليس لإطعام السكان المحليّين مثلما كانت عليه. فالتجارة الحرّة التي تقوم على الانتاج المكثف تدمّر، من وجهة نظرهم، النسيج الاجتماعي والتراث البيئي لبلد ما. لذلك نشهد تعبئة متزايدة، من قِبل هذه المنظمات، لمجابهة تحرير التجارة، ولا سيما تحرير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية للحفاظ على الزراعة والأقاليم والعادات الغذائية المحلية من الهيمنة المدمّرة للشركات متعددة الجنسيات. فالحاجة تدعو اليوم إلى إطار دولي جديد للزراعة والتجارة، بديل لإطار منظمة التجارة العالمية ويقوم على أساس السيادة الغذائية.

وبالنسبة لتونس يجدر التذكير بأنها أبرمت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية منها أو متعددة الأطراف. ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكها الرئيسي الذي ترتبط به باتفاقية شراكة. ومع ذلك، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن اتفاقيات الشراكة مع هذا الاتحاد، وخاصة مشروع اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، التي كادت أن تبرم معه لولا تجنّد المجتمع

المدني التونسي، من شأنها أن تضرّ بالفلاحة التونسية، وبالسيادة الغذائية للبلاد، وبماليتها العموميّة، وبحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهي تؤكد اختلال العلاقات بين الكيانين وتزيد من تبعية تونس. كما خلصت هذه الدراسات إلى أنه مهما كانت الفوائد الاقتصادية الكلية أو القطاعية المحتملة لبعض الجوانب الأخرى من هذا الاتفاق، في شكله الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، فمن المرجّح أن يؤثر سلبا وبشدّة على الزراعة التونسية والسيادة الغذائية للبلاد.

أما على مستوى الإدراك ومواقف أغلب الفئات المعنية إزاء هذا الاتفاق، فإن دراسة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نُشرت في أكتوبر 2018[12]، تؤكّد هذه المخاوف، خاصة في الأوساط الفلاحية، وتشير إلى أن "الخوف بشأن فقدان السيادة الغذائية" قد تمّ ذكره عدّة مرات من قبل المستجوَبين. كما تعتبر بعض الأطراف أن الدولة إذا ما صادقت على هذا الاتفاق، بصيغته الحالية، وفي ظل اختلال توازن علاقات القوة، فإنها ستكون قد اختارت خيارا ليبراليا يكرّس هيمنة الشركات متعددة الجنسيات التي من المحتمل أن تقوّض حقوق الفلاحين وصغار المنتجين والعمال الزراعيين وتزيد في

[12] - أنظر *FTDES, « Perceptions de l'ALECA, Etude des attentes et conséquences économiques et sociales en Tunisie », Jonville M, octobre 2018.*

إضعاف أوضاعهم. فهو، باختصار، خيار يتناقض تماما مع مبادئ السيادة الغذائية وقيمها.

4. العوامل البيئية

وفقا لتحذيرات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أو منظمة الأغذية والزراعة، فإن الاحترار العالمي سيؤدي، إذا لم يتم اتخاذ أي اجراءات للتكيف معه، إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي الذي يؤثر اليوم على أكثر من 800 مليون شخص. ويتنبأ تقرير "التقييم المتوسطي الأول حول تغير المناخ والبيئة" بأنه من المتوقع أن تنخفض انتاجيّة المحاصيل الزراعيّة في العقود القادمة في معظم مناطق الإنتاج الحالية ولمعظم المزروعات في كل ضفاف البحر الأبيض المتوسط.

وبالنسبة لتونس، التي تعاني بالفعل من إجهاد مائي حاد من المرجح أن يتصاعد أكثر، يمكن لموجات الجفاف المتكررة أن تؤدي إلى خسائر تبلغ حوالي -50٪ من إنتاج الزيتون. كما يمكن أن تؤدي زيادة الفيضانات إلى انخفاض بنسبة -13٪ في إنتاج الحبوب البعلية. وفي جميع أنحاء البلاد، ستؤدي آثار هذه التوقعات على انخفاض الموارد المائيّة ستتجلى بشكل رئيسي في انخفاض مخزون المياه الجوفية (-28٪) وتدنّي جودة المياه

المتاحة (من حيث الملوحة). كما ستتأثر موارد المياه السطحية بشكل طفيف (-5٪). وتشير الدراسات إلى أن العقد المقبل سيشهد زيادة كبيرة في الطلب من الناحيتين الكمية والنوعية ومن المتوقع حدوث مشاكل ندرة مطلقة بحلول عام 2025. وينبغي أن تكون تدابير الإدارة الرشيدة للطلب على المياه وللموارد نفسها من أولى الأولويات.

وبالإضافة إلى مسألة المياه، سيزيد تغير المناخ من الضغوط على الموارد الطبيعية، وكذلك على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. وتقدر الخسائر الاقتصادية المرتبطة بذلك بحلول عام 2050 بحوالي 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (2008). وعلى الصعيد الاجتماعي، يقدر فقدان الوظائف بنحو 20 ألف وظيفة في قطاعي الزراعة والسياحة.

وأصبح تصحّر الأراضي، الذي كان يمثل مشكلة حقيقيّة، أكثر إثارة للقلق لأن الاحترار العالمي من شأنه أن يزيده شدّة ويعمّق عواقبه، لا سيما في المناطق المعرضة للخطر. وتبين الدراسات المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية للتصحر أن الأثر الاقتصادي للتدهور البيئي يقدر بنحو 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي 2003). أما الدراسة التي أجرتها وزارة الزراعة (المديرية العامة للغابات) فإنها تقدّر هذا التأثير

الاقتصادي السنوي للتدهور البيئي لرأس المال الطبيعي بحوالي 2.69٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المحتمل أن تؤدي هذه الآثار، إذا لم يتم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتها، وإيجاد طرق ناجعة لإعادة النظر في العلاقة بين النماذج الزراعية وفقر الفلاحين وضعف المناخ، إلى زيادة إضعاف الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والتأثير بشكل خطير على مداخيل ومستويات عيش الآلاف من الأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة.

5. التضخم والهشاشة الاجتماعية

أدت العديد من العوامل الهيكلية والظرفية، الخاصة بالبلد أو الخارجية، في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية في تونس. وتشير بيانات المعهد الوطني للإحصاء إلى حدود سبتمبر 2022 أن التضخم المالي يؤكد اتجاهه التصاعدي حيث تواصل ارتفاع نسبته لتصل إلى 9.1٪ مقابل 8.6٪ في أوت 2022. كما يتبيّن أن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكيّة قد شهدا مَنْحًا تصاعديا كبيرا منذ سبتمبر 2021. وارتفعت نسبة تضخم المنتجات الغذائية (باستثناء المشروبات غير الكحولية) من 5.4٪ في عام 2020 إلى 13.3٪ في عام 2022. أما

بالنسبة للمنتجات الغذائية ذات الأسعار الحرّة، تصل هذه النسبة إلى 15.4٪.

وتشكل الزيادة المقلقة في تضخم أسعار الأغذية المكون من رقمين تهديدا للأمن/السيادة الغذائية ولتجسيد فعالية الحق في الغذاء، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات الاجتماعية حرمانا بالنظر إلى أهميّة حصّة المواد الغذائيّة في نفقاتها.

غير أنه لا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بينما ارتفع الإنفاق الجملي للتعويض بنسبة 51٪ في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، فقد انخفضت الاعتمادات المخصصة لدعم المواد الأساسية بنسبة 53٪، وهو ما يفسّر إلى حدّ كبير أوجه القصور في هذا المجال والنقص الملحوظ في عديد المواد المدعَّمة بما يمثل تهديدا للأمن الغذائي لفئات واسعة من السكان. فمسألة إصلاح نظام التعويض تعتبر من أكثر المسائل إثارة للجدل وتتطلب، اليوم، حوارا مجتمعيا ينبغي أن تشارك فيه جميع الجهات المعنيّة.

ولم يقابل الانخفاض الحاد في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية، الأكثر أو أقل فقرا، اجراءات من شأنها أن تحدّ أو تخفف من وطأته وذلك من خلال زيادات في الأجر الأدنى أو الأجور

القانونية وجرايات التقاعد والمساعدات الاجتماعية تأخذ في الاعتبار هذا التضخم. ويشكل التدهور العام في القوة الشرائية انتهاكا لحقوق الفئات الاجتماعية المحرومة والعمال الفقراء وبخاصة العاملين منهم في الاقتصاد غير المهيكل. علما أنّ أحدث البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء حول العمالة غير النظاميّة تشير إلى أن 44.8٪ من المشتغلين سنة 2019، أي 1598700 شخص كانوا يشغلون وظائف غير نظامية. ولئن يبدو أن الاقتصاد غير المهيكل يتجه نحو التوسّع في العديد من قطاعات الاقتصاد التونسي، فهو يمثل، في الواقع، أحد الخصائص الهيكلية للقطاع الزراعي حيث ان 85.6٪ من المشتغلين به يعملون في وظائف غير نظاميّة.

وتعتبر حالة النساء العاملات في هذا القطاع أكثر خطورة. فهن يعانين من تهميش مزدوج بسبب انتمائهن إلى النساء الريفيات والعاملات الزراعيات. إن نضالهن من أجل إبلاغ أصواتهن وحماية حقوقهن، الذي ينبغي أن يكون نضال كل الحركات الاجتماعية برمتها، هو جزء لا يتجزأ من النضال من أجل السيادة الغذائية والعمل اللائق والحق في الغذاء.

وتمثّل البطالة عاملا آخر من عوامل الهشاشة، خاصة وأن نظام الحماية الاجتماعية لا يوفر تغطية للعاطلين عن العمل.

فقد وصلت نسبة البطالة إلى ذروتها عند 18٪ في الربع الثاني من عام 2020، في خضم أزمة كوفيد 19. ومنذ ذلك الحين، ولئن بدأ بالتأكيد يتخذ اتجاها تنازليّا لكنه لا يزال يعتبر مرتفعا حيث تقدر نسبته بـ 15.3٪ خلال الربع الثالث من عام 2022. وتقدر نسبة بطالة الإناث بـ 20.5 ٪. وهي لا تزال أعلى من نسبة بطالة الذكور بـ 7.4 نقطة مئوية. وبلغت نسبة البطالة لخريجي التعليم العالي في الربع الثاني من عام 2022: 40.7٪ للإناث، مقابل 17.6٪ عند الذكور.

ولا يمكن أن يؤدي التضخّم الجامح وتوسع الاقتصاد غير النظامي والبطالة المستمرة إلا إلى توسيع دائرة الفقر والخصاصة. فبعد سنوات عديدة من التراجع في معدلات الفقر، فإن جائحة كوفيد 19 تسببت في ازدياد نسبة الفقر وبلوغها 21٪ مقابل 15.5٪ قبل الجائحة. (استنادا إلى تقديرات البنك الدولي 13 جوان 2021)[13].

وفي ضوء معدلات الفقر، حسب المعتمديات، التي قدرها المعهد الوطني للإحصاء والبنك الدولي في الدراسة المنشورة في

[13] - أنظر *«Quel est l'impact de COVID19 sur les ménages tunisiens ?», Kokas D, Acevedo G L, El Lahga A, Mendiratta V, 22 Décembre 2020. https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/how-covid-19-impacting-tunisian-households*

سبتمبر 2020[14]، من السهل ملاحظة عدم المساواة بين الولايات والمعتمديات وتمركز الفقر بصفة خاصة في المناطق الداخلية والريفية. وتبين هذه البيانات بوضوح الفجوة الاجتماعية والتفاوتات الإقليمية والاختلافات في مستويات المعيشة بين المناطق الحضرية والريفية، حتى دون مراعاة الجوانب الأخرى لأوجه عدم المساواة من حيث البيئة المعيشية والحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الصحة والتعليم.

وفي المحصّلة فإن النمو البطيء، وتضخم أسعار المواد الغذائية المكون من رقمين، والتفاوتات الجهوية الصارخة، والبطالة المستمرة، وتوسع الاقتصاد غير المهيكل والعمل الهش، واتساع نطاق الفقر بعد سنوات عديدة من التراجع، تشكل تهديدات واضحة للأمن الغذائي والسيادة الغذائية، ومن المرجح أن تتسبب في اضطرابات خطيرة تعرض استقرار البلاد للخطر. ويزداد هذا الأمر خطورة بالنظر إلى المناخ السياسي السائد والبعيد كل البعد عن الهدوء والذي لا يساعد على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة للخروج من هذا الوضع الصعب.

[14] - أنظر وثيقة المعهد الوطني للإحصاء "خريطة الفقر" سبتمبر 2020
« Carte de la pauvreté », INS, BM, septembre 2020.

6. أنماط الإنتاج -أنماط الاستهلاك

بالنظر إلى التغيرات في أنماط استهلاك الغذاء، شهدت معظم البلدان، منذ نهاية القرن الماضي، وعلاوة على مشاكل نقص التغذية، مشاكل صحيّة جديدة متصلة بسوء التغذية والإفراط (أمراض القلب والأوعية الدموية والسكتات الدماغية والسكري وارتفاع ضغط الدم والسمنة وأنواع معينة من السرطان ...). وانتشار هذه الأمراض هو بصدد تجاوز انتشار الأمراض المعدية. ويرتبط هذا التغيير في أنماط استهلاك الغذاء على نطاق عالمي ارتباطا وثيقا بالتغيرات في أنماط الإنتاج الزراعي المكثف، والإنتاج الضخم للمنتجات الحيوانية، والاستخدام المفرط للطاقة والمواد الكيميائية. لقد انتشرت هذه الممارسات الزراعيّة إلى الكوكب بأسره تحت تأثير الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة التي أصبحت تتحكم في النظام الغذائي الزراعي العالمي وتشكّله وفق مصالحها. فبالإضافة إلى الأمراض الناجمة عن زيادة الوزن التي تولدها أنماط الإنتاج والاستهلاك هذه، فإنها تحدّ من استقلالية واستدامة النظم الغذائية في البلدان الفقيرة على المستويين الاقتصادي والبيئي. وأوضحت الدراسة، من خلال البيانات التي نشرتها العديد من المؤسسات، عن الهيمنة

المستمرة للشركات العملاقة متعددة الجنسيات على النظام الغذائي العالمي وتمركز القوة الاقتصادية الحقيقية في أيديهم.

وتشير الدراسة الحديثة، التي نشرت في سبتمبر 2022، من قبل مجموعة (ETC) بعنوان «بارونات الغذاء 2022: الاستفادة من الأزمات والرقمنة وتحويل السلطة»، إلى أن بارونات الزراعة التجارية يقوّضون حقوق الفلاحين وصغار منتجي الأغذية في مجتمعاتهم. إنهم يستغلون العمال، ويسمّمون التربة والمياه، ويقللون من التنوع البيولوجي، ويقوّضون العدالة المناخية، ويديمون نظاما غذائيا منظّما يقوم على الحيف العنصري والاقتصادي. ووفقا لهذه الدراسة، تم تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية جديدة تزيد من قدرة بارونات الغذاء (عمالقة الزراعة – عمالقة الدواء - عمالقة التكنولوجيا) للحفاظ على السيطرة على سلاسل القيم الغذائية الصناعية، وهي: رقمنة الزراعة والغذاء، وصعود بارونات الغذاء الآسيويين والتكامل الأفقي وزيادة تركيز(concentration) قوة عمالقة الأغذية والزراعة والتكنولوجيا بشكل كبير.

ونتيجة لذلك، يبدو جليّا إن هذا النمط الجديد من الإنتاج – والاستهلاك المنفتح على الخارج الذي يزيد من التبعيّة للشركات متعددة الجنسيات ومراكز القوة الاقتصادية المهيمنة،

والذي تواجهه قطاعات كاملة من الزراعة التونسية، التي ليست في منأى عن هذا التوجه العالمي، يتناقض تماما مع أسس ومفهوم السيادة الغذائية. إنه لا يترك أي مجال للسكان المحليين لاتخاذ الخيارات التي يمكن أن تضمن لهم اتباع نظام غذائي صحي وآمن.

الفصل السادس: دور منظمات المجتمع المدني والتوصيات

يركز الفصل الأخير على الدور البارز لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ مبادئ السيادة الغذائية كأساس لإطار مرجعي بديل للتنمية الشاملة والعادلة والمستدامة التي تقطع مع نمط التنمية غير العادل والذي يولّد اختلالات واضطرابات اقتصادية واجتماعية.

وفي هذا الإطار، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات، التي تم جمعها من خلال الدراسات والتقارير والوثائق المختلفة التي تمّ استقراؤها. وهي تُقدّم لنقاش تشاركي واسع حول السيادة الغذائية يجمع كافّة أصحاب المصلحة، يمكن أن يبادر به المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بُغية

المساهمة في تعميق التفكير المشترك من أجل التقدّم بمفهوم السيادة الغذائية وتعزيز أركانها في تونس.

وتتمحور التوصيات المقترحة حول الثمانية محاور التالية:

- الرقابة الديمقراطية والمساءلة ومشاركة الفلاحين وصغار المنتجين،
- تلبية الاحتياجات المحلية أولا؛
- تعزيز الزراعة الإيكولوجية والزراعة الصغرى والأسريّة،
- الأوضاع العقاريّة والوصول إلى القروض وأدوات الإنتاج؛
- النفاذ إلى الأسواق وتعزيز سلاسل القيمة القصيرة والخدمات العامة؛
- الحماية الاجتماعية لسكان الريف وعمال الزراعة وصيد الأسماك؛
- أنماط الاستهلاك؛
- من أجل إطار مرجعي للإحصاء ومتابعة السيادة الغذائية.

الاستنتاجات العامة

يتيح لنا تحليل مختلف القضايا التي تناولتها هذه الدراسة استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

1. على المستوى المفاهيمي:

1.1. الحق في الغذاء هو حق أساسي لا يمكن لأيّ كان أن يعوقه وأن السلطات العموميّة ملزمة بحمايته وضمانه للجميع، دون تمييز بأي شكل من الأشكال، مع تحقيق نتائج ملموسة وفعّالة في هذا المجال بما يضمن الغذاء الكافي، والآمن والصحي لكل شخص على الأراضي الوطنية في كنف احترام كرامة وخصوصيات كل فرد. غير أنّ هذا الحق غير منصوص عليه صراحة في الدستور وينبغي التأكيد عليه بشكل أفضل في التشريعات الوطنية. وتبقى، في رأينا، مسألة ضبط حد أدنى للدّخل لكل فرد أو أسرة جديرة بالدراسة ومزيد التشاور بوصفه إحدى الأدوات الكفيلة بضمان الحق في الغذاء.

2.1. رغم أن مفهوم الأمن الغذائي هو أحد مكونات الأمن البشري، وهو مفهوم تمّت مأسسته دوليا مع وضع مؤشرات موحّدة لقياسه وتقييمه، فإنه يبقى غير كافٍ لتقييم الحالة الغذائية لبلد ما وللطريقة التي يتم بها إنتاج الأغذية وتسويقها.

فهو لا يلتقط أوجه عدم التماثل وانعدام التوازن في العلاقات ومراكز القوة التي تحكم النظم الغذائية.

3.1. بالمقابل، فإن مفهوم السيادة الغذائية، علاوة على كونه يتيح التقاط هذه العناصر الأساسية وفهمها، فهو يشكل أيضا إطارا عامّا بديلا، فكريّا وعمليّا، يعارض هيمنة القوى الاقتصادية والمالية التي تسيطر على النظام الغذائي العالمي على حساب صغار المزارعين والصيادين والمنتجين والتجار الذين ينتجون ويتبادلون أغذية محليّة يسهل الوصول إليها. وهو أكثر ملاءمة للعادات الغذائيّة للمجتمعات ولصحّة أفرادها وأكثر احتراما للطبيعة والبشر.

4.1. تشير الاختلافات العميقة بين المفهومين إلى تنافر باعتبارهما إفرازين لمشروعين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين وبيئيين متناقضين بما ينفي كل إمكانيّة خلط أودمج بينهما. ونرى أن عمل منظمات المجتمع المدني ينبغي أن يتجه نحو تكريس مبادئ السيادة الغذائية. وأن هذه المنظمات مدعوة إلى طرح هذا المفهوم وجعله إطارا مرجعيا وتحليليا لأنشطتها في المجال وللمجهود التنموي عامّة.

5.1. إن تملّك أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 بشأن الغذاء والصحة ومكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة من قبل

منظمات المجتمع المدني تُعتبر أكثر من ضرورية لدفع الحكومات إلى تكثيف إجراءاتها وبذل المزيد من الجهد لتحقيق وتجاوز هذه الأهداف والغايات المرتبطة بها. لأن الحق في الغذاء والأمن/ السيادة الغذائية هما من صميم التنمية المستدامة.

2. على مستوى مؤشرات الأمن الغذائي: (بناء على لبيانات منظمة الأغذية والزراعة)

1.2. بعد سنوات من التراجع، استأنف انتشار نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي، منذ جائحة كوفيد 19، اتجاها تصاعديا في تونس وحول العالم. إن عودة الفقر والبطالة وتوسّع الاقتصاد غير المهيكل تفسّر إلى حد كبير هذا التطور وتبيّن حدود نموذج التنمية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية للقوى السائدة منذ عقود. وإن عكس هذه الاتجاهات يتطلب حتما تغيير هذا النموذج وأنماط التنمية.

2.2. لذلك لا بدّ من التصدي لأوجه عدم المساواة في الدخل والصحة والأقاليم بمزيد من القوة والفعالية لضمان تغذية أفضل للفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء في المناطق الريفية والجهات المحرومة. ويبدو أن تونس، التي حققت مكاسب كبيرة في مجال الصحة، قد شهدت تباطؤا أو حتى تراجعا

في السنوات الأخيرة في بعض جوانب صحة الأم والطفل وفي وصول الفئات الضعيفة والمعوزة إلى الرعاية الصحيّة والاجتماعيّة.

3.2. ويتطلب تطور الأمراض المتصلة بعادات الأكل، والمرتبطة هي نفسها بأساليب الاستهلاك والإنتاج المُعولمة المهيمنة (أمراض القلب والشرايين، والسكري، والسمنة لدى البالغين والأطفال، وفقر الدم لدى النساء...)، تنفيذ استراتيجية متعددة الأوجه والتخصّصات لمكافحة هذه الآفات ووضع السياسات التي من شأنها أن تقطع مع النظم الغذائية الضارّة السائدة.

3. فيما يتعلق بنشر مفهوم السيادة الغذائية:

1.3. لا يزال مفهوم السيادة غير معروف بشكل جيّد وغالبا ما يتم الخلط بينه وبين الاكتفاء الذاتي الغذائي، الأمر الذي يتطلب عملا دؤوبا لتوضيح ونشر المبادئ والقيم الحقيقية للسيادة الغذائية، ولا سيما في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والجمعياتيّة.

2.3. وإذ لم تحظى مؤشرات تقييم السيادة الغذائية بعدُ لتوافق على المستوى المؤسسي العالمي، فقد تم اقتراح مجموعة من المؤشرات من قبل مؤسسات علميّة أو بعض الباحثين. فمفهوم السيادة واسع جدا بحيث يبدو من الصعب جدّا حصره وتقييمه

بمؤشرات إحصائية كمية، مهما كانت درجة موضوعيتها، إذا لم تكن مرفقة بتحليل نوعي لعلاقات القوة ومراكزها. وعلاوة على ذلك، فإنّ غالبية البلدان النامية تفتقر حتى إلى الإحصاءات الكمية الضروريّة الدنيا لتقييم جوانب معينة من السيادة الغذائية، وكذلك الحال بالنسبة لتونس. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تكثيف الجهود لضمان قيام المؤسسات الحكومية بجمع البيانات واستخدامها وتوفيرها بما يمكن من رصد وضع السيادة الغذائيّة في البلاد وتشخيصها.

3.3. تُعَدُّ المشاركة الحقيقيّة للفلاحين وصغار المنتجين والصيادين والتجار في اختيار النظم الغذائية شرطا ضروريا لضمان السيادة الغذائية بما يتطلب تمثيلا أفضل لهذه الفئات في الهيئات الوسيطة والمنظمات المهنية لإسماع أصواتهم. وتكتسي هذه المسألة أهمية قصوى بالنسبة لإعمال الحق في الغذاء وتوطيد السيادة الغذائية. ولذلك، نرى أن تعبئة المجتمع المدني حول هذه المسألة تصبح من أُولى الأولويّات.

4. على مستوى محدِّدات السيادة الغذائية في تونس:

تُبرز العوامل التي تمّ التعرّض إليها في هذه الدراسة مواطن الضعف والهشاشة باختلاف أنواعها، وهي تستوجب إعادة النظر

في بعض الخيارات والسياسات من أجل ترسيخ السيادة الغذائية والحفاظ على مصالح البلاد وتحسين ظروف عيش مواطنيها وبيئتهم. وتتمثّل أهمّها في:

5. في مجال الزراعة والصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة:

1.5. التفاوتات في ملكيّة الأراضي لا تزال قائمة. وقد تكون توسّعت مع ظاهرة الاستيلاء على الأراضي من قبل "المستثمرين" من خارج الوسط الزراعي. ويتبنى هؤلاء المستثمرين عموما الزراعة "الاستخراجية" التي تحرم صغار المزارعين من ممتلكاتهم، وتضرّ بالموارد الطبيعية والبيئة، وتعمق التبعيّة الغذائية إزاء البلدان الأجنبية.

2.5. لم يتمّ وضع أي استراتيجية، بطريقة تشاوريّة، لاستغلال أفضل للثروة الهامة التي تتوفر للدولة من الأراضي الزراعيّة الدَّوْليّة، التي تشهد مردوديتها ونجاعتها تراجعا لافتا، ولجعلها أساسا لإصلاح زراعي تشاركي وسياسة جديدة يمكن أن تعزز السيادة الغذائية وتوطّد أركان التنمية الريفية والمحلية.

3.5. كما لا يزال نفاذ النساء إلى ملكيّة الأراضي الفلاحيّة وإدارة المزارع، التي يسيرنها على أرض الواقع، يمثل مشكلة وعائقا

للتمكين الاقتصادي للنساء بسبب استمرار القوانين والممارسات التقليدية التي تجاوزها الزمن.

4.5. إن ضعف السياسات العموميّة لدعم الزراعة، والذي يبرز على وجه الخصوص من خلال الاتجاه التنازلي في حصّة ميزانية الدولة المخصّصة للزراعة، وعدم كفاية الاستثمارات، وأهمية الخسائر والهدر قبل الاستهلاك وبعده، وصعوبات الحصول على القروض الفلاحية وعدم كفاية الدعم العام للمنتجين الزراعيين، أدت إلى التّدهور التدريجي للمنظومات الزراعية (الحبوب، تربية الماشية، الحليب، زيت الزيتون ...). ويشكل تدهور هذه المنظومات، التي استغرق بناؤها عقودا من الزمن، تهديدا للنظام الغذائي التونسي.

5.5. كما أنّ عدم ملاءمة الدعم العمومي للقطاع الفلاحي وسوء تصويبه حيث أنه يميّز الصناعيين والمحولين على حساب صغار المنتجين الأوليين والموردين الأجانب على حساب المزارعين والمستهلكين المحليين. كما أنه يزيد من التبعيّة الغذائيّة للبلدان الأجنبية، وخاصة في مجالات الحبوب والبذور الزيتية، التي تشكل أساس أنماط الاستهلاك الغذائي التونسي. وبالإضافة إلى آثاره الاقتصادية والنقديّة على الماليّة العموميّة ونظام تعويض المواد الأساسيّة، فإن هذه التبعيّة تعرض للخطر توفّر الغذاء

والوصول المادي والاقتصادي إليه في حالة حدوث أزمات أمنيّة أو سياسيّة، كما هو الحال خلال الحرب في أوكرانيا.

6.5. وخلافا لمبادئ السيادة الغذائية، يشجع التشريع التونسي أيضا على الاعتماد على البذور المهجنة المستوردة من خلال حظر بيع وتسويق البذور المحلية. ونتيجة لذلك، فإنه يعمق أيضا الاعتماد على المدخلات المستوردة التي يتطلبها وجوبا استخدام البذور المستوردة.

7.5. وفيما يتعلق بالصيد البحري، وعلى الرغم من الورقات الرابحة والمكنوز الذي تتوفر عليه البلاد، فإن الصيد البحري التونسي يبقى غير قادر على تلبية الطلب المحلّي وتعزيز السيادة الغذائية. فتوجد عقبات هامّة تُعرِّض استدامة موارد الصيد البحري للخطر وتعوق بالخصوص تنمية الصيد الساحلي والحرفي، الذي يمثل مصدرا للإنتاج السمكي المحلّي الموجه المجتمعات المحليّة والذي يشغّل معظم العاملين في هذا القطاع. هذه العقبات تتسبب أيضا في نفور الشباب من هذا القطاع بما يؤدّي إلى شيخوخة المشتغلين به.

8.5. على مستوى الاتفاقيات التجارية، فإن اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الشريك الأوروبي تمثّل، إذا امتدت لتشمل المنتجات الزراعية، على النحو المنصوص عليه في مشروع اتفاقية التجارة الحرة الشاملة والمعمّقة على النحو الذي اقترحه الاتحاد

الأوروبي، خطرا كبيرا على المزارعين التونسيين، ومن شأنها أن تفاقم من التبعيّة الغذائيّة لتونس وتقوّض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين. ومن المرجح أن يؤدي مشروع الاتفاق هذا إلى إدامة الخيارات النيوليبرالية، واختلال توازن القوى بين الاتحاد الأوروبي وتونس، وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات على النظام الغذائي التونسي. فهي تتناقض تماما مع مبادئ السيادة الغذائيّة.

9.5. على صعيد العوامل البيئية، تواجه تونس، مثل البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، تحديات كبيرة بسبب تغيّر المناخ، مما قد يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي في العديد من المناطق ويزيد من تفاقم الضغوط القوية التي تعاني منها حاليا على مستويي الإجهاد المائي والتصحّر. وسيكون من الصعب تحمل عواقبها على النمو والتشغيل والتحركات البشرية والظروف المعيشية لبعض المجتمعات الريفية إذا لم يتمّ اتخاذ اجراءات تهدف إلى تكثيف مكافحة الممارسات المضرّة بالبيئة والتنوع البيولوجي، وإلى التكيف تدريجيا مع تغيّر المناخ الذي لا مفرّ منه. وسيكون ثمن الانعكاسات السلبيّة الناتجة عن القصور أو التأخير في إجراءات المواجهة، حتما، أثقل بكثير من كُلفة الانجاز والعمل في هذا المجال.

10.5. على مستوى غلاء المعيشة والهشاشة الاجتماعيّة، فقد أدى التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تدهور ملحوظ وعام في القدرة الشرائية، وهو أمر يصعب تحمله بالنسبة للطبقات الاجتماعية الفقيرة إلى حد ما، ولكن بشكل خاص بالنسبة للمعوزين والعاطلين عن العمل والعمال غير النظاميين. وبذلك فقد اتسعت دائرة الفقر بعد عقود من التراجع. وانتشرت أوجه الهشاشة، لا سيما في المناطق الريفية والزراعية. ولا يمكن لذلك إلّا أن يسهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي لدى هذه الفئات وزيادة إضعاف السّيادة الغذائية للبلاد. وتزداد خطورة هذا الأمر بالنظر إلى أن بعض الأصوات بدأت تعلو، في هذا السياق المتميّز بالاختلال الخطير في المالية العموميّة، لإصلاح نظام التعويض بطريقة تحصر تدخله في دائرة محدودة إلى حدّ ما من السكان. ومن المرجح أن يشكل غياب النقاش الهادئ والرصين بين المواطنين داخل المجتمع، والذي من شأنه أن يؤدي إلى حدّ أدنى من التوافق في الآراء حول هذه القضية، عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار والاضطراب الاجتماعي التي لا يمكن التنبؤ بمآلاتها.

11.5. وفيما يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك، فإن الهيمنة بدون هوادة التي يمارسها عمالقة الأعمال والزراعة الصناعيّة والأغذية والتكنولوجيا والتجارة العالمية، والتي تم بيانها بوضوح في الدراسة، تظهر أن النظم الغذائية في مختلف البلدان وسيادتها

الغذائية لا يمكن أن تقاوم هذه القبضة المدمرة إلا إذا استعادت الحكومات السيطرة على سياساتها الاقتصادية الكليّة والقطاعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على البلدان، مثل تونس، أن تعيد توجيه خياراتها الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه يتيح تجسيد مبادئ السيادة الغذائية، وتفضيل الخيارات التي تكرّس القطع مع النظام النيوليبرالي المعولم، والتي تنبثق عن إرادة توافقيّة للمواطنين، وتتّجِه نحو إعادة تشكيل نمط التنمية باعتماد نموذج أكثر عدلا وشمولا واستدامة وتضع في أولى أولوياتها المصالح الوطنية والحقوق الأساسيّة للسكان المحليّين.

التوصيـــــات

تتمثل أولى التوصيات في إطلاق نقاش مجتمعي حول السيادة الغذائية ومستقبل النظام الغذائي الوطني، بهدف تعميق التفكير المشترك، مع جميع أصحاب المصلحة، حول جميع القضايا المرتبطة بهما، بهدف إنشاء رؤية متوسطة وطويلة المدى وأهداف شاملة وقطاعية مضبوطة بدقّة، والتي لا يمكن رسمها إلا في إطار منهج جديد للتنمية الشاملة والمستدامة والخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تقطع مع النموذج النيوليبرالي الحالي. ولئن يبدو ذلك، ربّما، وهميا، في ضوء الوضع الحالي حيث ينعدم النقاش والحوار بين مختلف مكونات المجتمع، فإنه يجب أن يتكثف نضال المجتمع المدني، خاصة في مثل المناخ، لجلب القوى الحيّة للبلاد، على الرغم من اختلافاتها، للالتقاء والتحاور حول القضايا التي تعرّض مستقبل البلاد واستقرارها للخطر وبالتالي أمنها وسيادتها الغذائية. وفي انتظار تنظيم مثل هذه الحوارات، تتمحور التوصيات، التي جمعناها من مختلف الدراسات والمقالات والبيانات التي تعرضنا لها في إطار هذا العمل، حول المحاور الثمانية التالية:

1. الرقابة الديمقراطية والمساءلة ومشاركة الفلاحين وصغار المنتجين:

تستند السيادة الغذائية إلى مبدإ المشاركة المباشرة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وسكان الأرياف في صياغة السياسات الزراعية على جميع المستويات والتي تعتبرمن أولى الأولويّات. ويشكل هذا المبدأ أحد أسس الحقّ في الحكم الرشيد والمساءلة والمشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دون أي شكل من أشكال التمييز. وكجزء من التفكير الجماعي المشار إليه، وانطلاقا من مبادئ وأهداف السيادة الغذائية، يُقترح ما يلي:

1.1. على مستوى التمثيليّة:

- العمل على بروز تمثيل فعلي للفلاحين وصغار المزارعين في مختلف الهياكل التمثيليّة والنقابات ومجامع المزارعين والصيادين، والتي من شأنها أن تعبر عن آراء هذه الفئات وتبلّغها.
- تشجيع النساء الريفيات أو النساء الناشطات في الزراعة على إنشاء هياكل تمثيلية محلية وإقليمية لتوفر لهن مساحات للتعبير عن مصالحهن والدفاع عنها.

2.1. على مستوى المشاركة:

- إشراك هذه الهياكل التمثيلية بصفة فعليّة في اختيار التوجهات وجميع الاستراتيجيات والسياسات والقرارات المتعلقة بالنظم الغذائية المحلية أو الإقليمية أو الوطنية.

2. الاستجابة للحاجيات الداخليّة أوّلا:

أظهرت الحرب في أوكرانيا الحاجة الملحة لتكريس كل إمكانات البلاد لإنتاج المواد الغذائية الأساسية للمساعدة في التقليص من الاعتماد على واردات المواد الغذائية الأساسية، وخاصة الحبوب. لذلك، يُوصى بما يلي:

- في انتظار وضع وتنفيذ استراتيجية ناجعة لتعزيز الإنتاج الوطني للحبوب وضمان الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع الاستراتيجي للغاية، يجب اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع المنتجين الزراعيين في البلاد على نطاق واسع، وبكل الوسائل الممكنة، وحيثما أمكن، على التحوّل نحو إنتاج الحبوب. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب زيادة أسعار الحبوب عند الحصاد، وتعزيز الدعم العمومي لصغار المزارعين بما يمكّن من التوسّع في المساحات المزروعة والترفيع في المحصول الوطني من الحبوب بما يساهم في الحدّ، قدر الإمكان، من اللجوء إلى الاستيراد؛

- وفي نفس الاتجاه، ومن أجل السماح بزيادة المساحات المخصصة للمحاصيل الأساسية التي تلبي الاحتياجات الوطنية، تعبئة كافة الأدوات المالية والتنظيمية للحدّ قدر الإمكان من صادرات المنتجات الزراعية من الزراعة المرويّة. ومن شأن ذلك أن يسهم أيضا في الحفاظ على الموارد المائية والتقليص إلى حدّ ما من حدّة الإجهاد المائي؛
- كإجراء انتقالي، وفي سياق التدابير الاستثنائية التي تفرضها انعكاسات الحرب في أوكرانيا، النظر في تعليق، لفترة معينة من الزمن، جميع الواردات من المنتجات الزراعية غير الغذائية من أجل توجيه الموارد المالية المتاحة لاقتناء المواد الغذائية الأساسية؛
- إعادة توجيه الاعتمادات المخصصة حاليّا لدعم الصادرات الزراعية إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفق اتفاقيات فردية تربط التمويل بجودة وحجم إنتاج الأغذية الموجهة للسوق المحلية وبانتهاج الممارسات الكفيلة بحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛
- تطوير المبادلات المتكافئة والمربحة للجانبين مع الشركاء في الجنوب، والعمل على إبرام اتفاقيات مع الجيران المغاربيين الذين يرغبون في ذلك للقيام بعمليات شراء جماعية للمنتجات

الزراعية والغذائية الأساسية من أجل التأثير على الأسعار وشروط الاقتناء؛

- وضع خطة عمل تشاركية للحدّ، قدر الإمكان، من خسائر ومخلفات ما بعد الحصاد، وإطلاق حملات توعية تستهدف مختلف فئات المستهلكين بهدف مكافحة هدر الأغذية وتعزيز الممارسات الجيدة لمكافحة التبذير ولتجسيم التضامن في هذا المجال.

3. الزراعة الإيكولوجية والفلاحة الصغرى والأُسَريّة:

- تعزيز وتشجيع الممارسات الزراعية الإيكولوجية: وذلك بالتحفيز على استخدام الأسمدة والمبيدات غير الكيماوية، والبذور المحلية، وتنويع المحاصيل، وتربية الماشية غير المكثّفة، ودعم طرق التخزين التقليدية وسلاسل التزويد القصيرة...؛
- دعم الفلاحة الصغرى والأسريّة وتكثيف جهود الإرشاد والإسناد العمومي لتحسين إنتاجية الأراضي من خلال الأساليب الزراعية الإيكولوجية القائمة على تثمين البحوث مع إثرائها بالتقنيات الزراعيّة الموروثة ومعارف الفلاحين القدامى.
- الحدّ من تربية الماشية المكثفة، المستنزفة للموارد من الحبوب والمُدخلات التي غالبا ما يتم استيرادها، وحظر التربية في الاسطبلات الثابتة؛

- الاعتماد سريعا في المجال الزراعي لقاعدة "الملوث هو الذي يدفع"؛
- فيما يتعلق بتعزيز استخدام البذور المحلية:
  - تدعيم البنك الوطني للجينات لتمكينه من القيام بدوره كاملا وتعزيز قدراته على استعادة وتطوير مخزون البذور المحلية التونسية بالإضافة إلى التشجيع على إجراء البحوث اللازمة لمزيد استكشاف البذور المحلية وإكثارها؛
  - تقنين استخدام البذور المحلية من خلال دمجها بالكامل في سجلّ البذور القابلة للتسويق بما يجعل من بيعها وتبادلها قانونيّيْن؛
  - إنشاء وتقنين نقاط بيع وتبادل للبذور المحليّة بين المزارعين؛
  - فرض ضرائب على البذور المهجّنة المستوردة و/أو دعم البذور المحلية.
  - تَولّي الدولة تزويد المزارعين الصغار بالبذور المحلية وتشجيعهم على استخدامها بدلا من البذور المهجنة.
- تنفيذ استراتيجية تشاركية حقيقية لتوفير وترشيد استخدام المياه، وضمان المشاركة الفاعلة فيها لصغار المزارعين والفلاحين المعنيين، وإنشاء نظام للحوافز والمكافآت في مجال الاقتصاد في المياه في المجال الزراعي؛

- العمل على انصهار صغار الفلاحين الصيادين ومختلف الفاعلين في الاقتصاديات المحليّة وانخراطهم الطّوعي في منهج الاستغلال المستدام للأراضي الزراعيّة والموارد الطبيعيّة؛
- حماية ودعم وتعزيز الصيد الساحلي من خلال:
  - مكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المصرّح به؛
  - تنظيم مسالك تسويق المنتجات السمكية، وتعزيز الحماية الاجتماعية لصغار الصيادين والعاملين في هذا القطاع؛
  - تطوير البنية التحتية للموانئ وتنفيذ خطة لضمان السلامة في البحر؛
- تعزيز خطط وبرامج مكافحة التصحر والحفاظ على المياه والتربة، مع الأخذ بعين الاعتبار لانعكاسات تغيّر المناخ.

4. المسألة العقاريّة والوصول إلى القروض وأدوات الإنتاج:

- الشروع في إطلاق حوار حول ضرورة إصلاح زراعي تشاركي يمكن أن يهدف في نفس الوقت إلى تجنب تجزئة المستغلات الزراعيّة ومحافظتها على حجم بشري معيّن (مع حد أدنى وسقف من مساحة المزارع اعتمادا على جودة التربة ومتوسط هطول الأمطار المحلية وتوافر المياه الجوفية القابلة للتعبئة...). ويمكن تنفيذ هذا الإصلاح، بعد إجراء دراسات ومشاورات، على مدى

فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. ومن المرجح أن يحدّ من أوجه عدم المساواة والحيف في ملكيّة الأراضي واستغلالها. ويمكن أن يشكّل تكثيف عمليّة التسجيل الإلزامي للأراضي الزراعيّة وتسريعها، والذي من شأنه أن يوضّح ملكيّة الأراضي ويثبّتها، عنصرا مهمّا وخطوة إلى الأمام على درب تنفيذ هذا الإصلاح؛

- إعادة طرح مسألة المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة على طاولة النقاش المجتمعي وفقا للمبادئ الدولية للمساواة وضمان احترام وفعالية حق النساء في التصرف في ممتلكاتهن (الملكية، وحق الاستغلال، والتسيير، ...)؛
- تمكين (في شكل وضع على الذمّة على مدى متوسط أو طويل) صغار المزارعين وأبناء الفلاحين والشباب المتحصلين على تكوين فلاحي والعاطلين عن العمل من متساكني المناطق المعنيّة، من قطع أراضي التابعة لملك الدولة، لاستغلالها بشروط دقيقة مع دعم كافٍ ومتابعة منتظمة ودائمة وفق التزام مسبّق بالتدريب؛
- تعزيز دعم صغار المزارعين والفلاحين وتسهيل حصولهم على القروض الفلاحيّة ومراجعة الشروط والأحكام السارية في الجال حاليّا، لا سيما من خلال تنويع الأدوات المالية وتقريبها من صغار المزارعين والصيادين وتطوير الخدمات الماليّة الرقميّة.

5. النفاذ إلى الأسواق وسلاسل قيمة التزويد القصيرة:

- إنشاء والمساعدة على بروز سلاسل قيمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية والإقليمية والحضرية والتي من شأنها أن تحمي، في نفس الوقت، مصالح المزارعين وصغار التجار والمستهلكين؛
- تعزيز التوجّه نحو تفضيل سلاسل التوريد القصيرة، عند تحديد سياسات مختلف منظومات النظام الغذائي، مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الأبعاد (من الإنتاج إلى الإتلاف، مرورا بالجمع والنقل والتخزين والتحويل والتسويق...)، وتجنّب خلق كافّة أشكال الاحتكار ومظاهره.

ضمان حماية الفلاحة الوطنية ومصالح الفلاحين التونسيين والنظام الغذائي الوطني عند التفاوض على الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأخرى أو التجمعات الإقليمية ووضع خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها من قِبَل المفاوضين على جميع المستويات وفي كل الميادين.

6. الخدمات العامة والحماية الاجتماعية لسكان الريف والعاملين في الزراعة الصيد البحري:

- ضمان توفّر ونوعيّة ونجاعة المرافق العموميّة في المناطق الريفية والمحرومة بغية تمكين السكان المعنيين من الوصول على

قدم المساواة إلى تلك الخدمات بما في ذلك، على وجه الخصوص، الخدمات الصحيّة والتعليم والدعم والإرشاد الزراعي والثقافة... والتي من شأنها أن تحافظ على الروابط الاجتماعية وتنشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المناطق وتسهم في استقرار سكانها.

- ضمان الحماية الاجتماعية للسكان الناشطين في قطاع الزراعة والصيد البحري من خلال التطبيق المتساوي والفعلي للتشريع الاجتماعي من خلال الأجور اللائقة، والضمان الاجتماعي، وظروف العمل والنقل الكريمة والآمنة، والحماية من أضرار استخدام المبيدات وغيرها من المنتجات الخطيرة، والتأمين ضدّ حوادث الشغل والأمراض المهنية، وذلك على غرار القطاعات المهيكلة الأخرى.
- تنفيذ استراتيجية تشاركية للإدراج التدريجي للقطاع غير المنظّم في الاقتصاد المهيكل تأخذ في الاعتبار خصائص وقدرات العاملين في هذا القطاع، دون وصم أو تهميش.

7. أنماط الاستهلاك:

- السعي إلى العودة إلى النظام الغذائي المتوسطي المعتمد على أغذية منتجة محليّا، والمرتبط بالحدّ من هدر الأغذية، والمحافظة على المياه بالإضافة إلى ما يُتيحه من فوائد الصحية

في ضوء الزيادة في انتشار السمنة وارتفاع ضغط الدم والسكري التي تسارعت بشكل كبير منذ النصف الثاني من القرن العشرين والمتصلة بالتغيرات في أنماط الحياة والاستهلاك. ولبلوغ هذه الغاية، يتعيّن وضع وتنفيذ حملات تحسيسيّة وتوعوية واسعة النطاق ومتواصلة، بالتعاون بين السلط العموميّة والمؤسسات التعليمية والصحية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

8. من أجل مرجع إحصائي وإطار رصد للسيادة الغذائية:

- تكثيف العمل للضغط على المجلس الوطني للإحصاء والمعهد الوطني للإحصاء من أجل القيام، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بجمع واستغلال ونشر المؤشرات التي تسمح برصد وتحليل الوضع الغذائي الوطني بشكل موضوعي وذلك بالاستناد إلى مفهوم السيادة الغذائية كإطار مرجعي.

ويُقترح أن تمثل كل هذه التوصيات قاعدة للنقاش والحوار الذي يمكن أن يبادر به المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي يمكن أن يجمع، في مرحلة أولى، المنظمات العاملة في مجال السيادة الغذائية قبل تقديم مخرجاته لنقاش مجتمعي أوسع. كما قد يشكل هذا الحوار فرصة جيدة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الجمعيات التونسية للقيام بأنشطة

مشتركة وإقامة علاقات متميزة مع المنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في مجال السيادة الغذائية وتعزيز الروابط مع التجمعات الإقليمية العاملة في هذا المجال.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)
contact@ftdes.net ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG